

الفوج الأول من مهجري الحرب في سيناء

فرحة منقوصة نالها أهالي بعض أحياء الشيخ زايد شمالي سيناء، بعدما سمح لهم الجيش بالعودة إلى بيوتهم، التي وجدوها ما بين ركام كلي أو دمار جزئي، لكنّ هذه الحال أفضل لهم من تشرد دام لعامين في الصحراء

سليمان - زياد سلامة
بعدما غادرت عشرات العائلات السيناوية منازلها في المنطقة الحدودية في مدينتي الشيخ زايد ورفح، في شبه جزيرة سيناء، جراء مقتل وإصابة المئات منهم بسبب قصف المنازل بقذائف الهاون واقتحام الرصاص غرف النوم، بدأت تلك الأسر بالعودة من جديد إلى البيوت التي ظلت لسنوات تترقب خطى أصحابها. وخلال اليومين الماضيين، سمح الجيش المصري للنازحين من سكان الشيخ زايد، شمال شرق سيناء، بالعودة إلى ديارهم بعدما رحلوا عنها قبل عامين أو أقل، عاشوا خلالها ظروفاً معيشية صعبة، واضطروا كذلك إلى العيش في أكواخ بدائية في صحراء غرب العريش، دون أدنى اهتمام من الدولة التي لم تكفل لهم حتى الطعام والشراب. وقال مصدر عسكري إن الأحياء التي شُحّ بعودة سكانها هي الترابين المجاور لقسم شرطة الشيخ زايد،

وأبو زيتون وأبو رفاعي وأبو فرج جنوب الشيخ زايد، بعدما «تركوا منازلهم بسبب الحرب بين الجيش والتكفيريين حتى سيطرت القوات المسلحة كلياً على المنطقة». يقول أحد العائدين، واسمه أحمد الحمادين، من سكان الترابين، إنهم للوهلة الأولى تمنوا لو لم يعودوا، بعدما اكتشفوا أن منزلهم المكون من ثلاث طبقات تحول إلى ما يشبه الركام، وأضاف أن القصف شوّه البيت، مبيئاً أنهم عادوا إلى «حياة القرون الوسطى... لا ماء ولا كهرباء في بيوتنا». هكذا أختفت الفرحة من وجوه الناس الذين حملوا أعلام بلدهم مصر وهم عائدون بعد ساعات أخرى من الانتظار في موقف السيارات حتى سمح لهم الجيش بالتحرك. كذلك توجد مهمة أخرى على عاتقهم هي تنظيف الأحياء وبيوتهم من آثار اشتباكات حدثت في أوقات سابقة بسبب إهمال السلطات المسؤولة مسؤوليتها في هذا الجانب، عدا التعليمات المشددة من الجيش لهم بمنع «الغرباء من دخول الحي

والإبلاغ عنهم فور رصدهم». وبينما يعاني سكان الترابين غياب الخدمات، لا يزال سكان قرى وأحياء أخرى يترقبون السماح لهم بالعودة إلى ديارهم، لكن المصدر العسكري يوضح أن هذه العودة المحدودة جاءت جراء «تطهير الأحياء المذكورة من البؤر الإرهابية كلياً، ومراعاة لظروف الشتاء... لقد سارعت القوات بتقديم معونات غذائية وعينية للناس». رغم ذلك، ينظر بعض السكان، الذين تحفظوا على ذكر أسمائهم، إلى أن سماح الجيش لأهالي بالعودة إلى بيوتهم «ليس قراراً بريئاً»، ويقدّر عدد منهم أنه بعدما فرغت المنطقة من سكانها صار الجيش صيداً سهلاً للمسلحين واقتدت قيادات الجيش معلومات الأهالي عن تحركات المسلحين، لكن المصدر الذي تحدث إلينا، نفى ذلك، قائلاً إن «قوات الجيش تؤمن محيط الشيخ زايد كلياً، واستجبنا لمطالب الأهالي، خاصة تأمينهم أثناء تنقلاتهم... وتوزيع مساعدات عليهم».

العراق

«الحشد الشعبي» شرعي... بمفعولٍ رجعي

يكسب «الحشد الشعبي» اليوم شرعية رسمية بتصويت البرلمان العراقي على قانون إقراره. الحالة الشعبية التي شكّلت بطلب من رئاسة الوزراء حين سقطت الموصل، ستصبح حالة تعبوية تحت مظلة الحكومة، ويدا بيد إلى جانب الجيش والقوى الأمنية، وخصوصاً أن المنتسبين سينتقلون من «التعاقد» إلى ملاك الدولة العراقية

ومنتسبوه إلى ملاك الدولة العراقية، بعد مخاض عسير، ورفض عددٍ من الكتل النيابية التصويت لمصلحة إقرار القانون. وسيتصدّر قانون «الحشد» اليوم، جدول أعمال جلسة مجلس النواب بعد إخفاقه في التصويت في جلسته الماضية، التي عقدت في التاسع من الشهر الحالي، وأرجئت حينها إلى اليوم، بسبب عطلة «الزيارة الأربعينية وإعطاء فرصة لتسوية جميع الخلافات بشأن القانون». ووفق المعلومات والمعطيات والمواقف التي جمعتها «الأخبار» من الجهات المعنية، فإن قانون «شرعة الحشد بات بحكم المقر»، بتأكيد المصادر المختلفة. ورتّب «التحالف الوطني» بقيادة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري، أوراقه، أو ما يمكن تسميتها «الخطة ب»، تحسباً من صعوبات أو عراقيل، قد تنصبها بعض الكتل الأخرى، في إقرار القانون أو إفشال النصاب القانوني للجلسة.



يساوي القانون بين أفراد «الحشد» وأقرانهم في وزارة الدفاع لجهة الحقوق (أ، ب)

ويُعرف عن علاوي مواقفهُ السلبية من «الحشد»، إذ قال ساخراً في مقابلة تلفزيونية حديثة: «إنني لا أعلم أن الحشد الشعبي مؤسسة رسمية». ويتكوّن قانون «الحشد»، وفق المسودة التي أطلعت «الأخبار» على نسخة منها، من 11 مادة، وسُيعدّ نافذاً اعتباراً من تاريخ (10 حزيران 2014)، استناداً إلى المادة الحادية عشرة منه. وتنص المادة الأولى على أن «فصائل وتشكيلات الحشد الشعبي تُعد بموجب هذا القانون كيانات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات باعتبارها قوة رديفة، ومساندة للقوات الأمنية العراقية، ولها الحق في الحفاظ على هويتها وخصوصيتها، ما دام ذلك لا يشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي». وربط القانون أنشطة وممارسات قوات «الحشد» العسكرية بـ«طلب وإيعاز» من قبل رئيس الوزراء حيدر العبادي، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، بحسب المادة الثالثة من القانون. كما حوّل في مادته الرابعة «الحشد استخدام القوة اللازمة، والقيام بكل ما يلزم لردع التهديدات الأمنية والإرهابية التي يتعرض لها العراق». ويلزم القانون المساواة بين منتسبي وأفراد «الحشد»، وضحايا الأعمال العسكرية، وبين أقرانهم في وزارة الدفاع من حيث الحقوق والإمتيازات المالية.

وفي السياق، علمت «الأخبار» من مصدر مطلع أن العبادي أعدّ خطة لهيكلية «الحشد» لـ«حمايته من التأثيرات السياسية وإقصاء أي محاولة لتحزيبه وتسييسه»، مؤكداً أن رئيس الحكومة «سيكون قائد الحشد الشعبي من دون تحديد أي شخصية يعينها لرئاسة أو قيادة الحشد، وتشكيله». وأفاد المصدر أن العبادي «أصدر تعميماً للأجهزة الأمنية في بغداد والمحافظات، بعدم التعامل واتخاذ الإجراءات مع الفصائل غير المسجلة في الحشد، وتدعي الانتساب إليه».

«تحالف القوى»، وأحد مرشحيه لوزارة الدفاع، أحمد الجبوري، مع معلومات جعفر، الذي قال إلى «الأخبار» إن «هناك أصواتاً قليلة داخل تحالف القوى (معارضة) لن تؤثر في إقرار القانون»، مضيفاً وبحماسة «سيكفّ الوضع القانوني للحشد الشعبي ضمن المؤسسة العسكرية... ونحن مع إقراره». ولم تكن مواقف «التحالف الكردستاني» بعيدة عن موقف

«التحالف الوطني» و«القوى»، إذ صرّح أكثر من نائب كردي بأن «لا مشكلة لديهم مع القانون»، فيما لم يصدر «إئتلاف الوطنية» بزعامة اياد علاوي، موقفاً واضحاً ورسمياً حتى الآن منه. ورأت النائبة عن «الائتلاف» جميلة العبيدي، أن «إئتلافها لم يقرر بعد موقفه من القانون، لكنني شخصياً لن أصوت عليه»، لأنه «يتعارض مع مبادئ إئتلاف الوطنية المنادي بالدولة المدنية والمؤسساتية».

بغداد - محمد شفيق

ساعاتٌ ويدخل «الحشد الشعبي» في تحوّل استراتيجي. بعد اليوم، لن يعود بالإمكان «حله» أو إلزاحته من المشهد العسكري - السياسي العراقي. وتصويت نواب البرلمان على قانون إقراره، سيمنح «الحشد» شرعية المؤسسة الرسمية، وسيكون جزءاً أساسياً

أعدّ العبادي خطة لهيكلية «الحشد» و«حمايته من التأثيرات السياسية»

من مكونات الدولة، ذا شخصية قانونية وهيكلية. فبعد حوالى عامين ونصف عام على تأسيسه، بموجب أمر ديواني أصدره رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، عقب سقوط الموصل بيد تنظيم «داعش»، ودعوة المرجعية الدينية عامة الناس إلى التطوع وحمل السلاح، سينتقل «الحشد»

